

## تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2004)

معطى الله خير الدين\*  
كواحلة يمينه\*\*

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر التمويل الخارجي على الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر من الدول النامية التي عانت عجزا في مواردها الذاتية، ولغرض تغطية هذا العجز لجأت لطلب التمويل الخارجي وفي هذا الصدد عرفت أكثر من مصدر تمويلي وبصفة خاصة القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، و لأجل معرفة مدى نجاح الجزائر في اعتمادها على مصادر خارجية تم اختيار مجموعة من المؤشرات للقيام بعملية التقييم كما خصصت الدراسة للثلاث عقود الأخيرة.

**الكلمات الدالة:** تقييم أداء التمويل الخارجي، مؤشرات التنمية الاقتصادية، مؤشرات الاقتصاد الكلي.

### Abstract

The aim of this study is focus the light on the external financing influence on the Algerian economy. Taking Algeria as a developing country which suffered from deficit in its own resources and which asked for external financings to cover it.

In fact, Algeria finds more than one financing sources and especially external debt and direct foreign investment.

To know the success of the Algerian reliance on the external resources, some indicators are chosen and a study is put for the three last decades.

\* أستاذة تعليم عالي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قلمة.  
\*\* أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة.

على ذلك الظروف الاقتصادية المواتية التي سادت عقد السبعينات، لكن هذه الاستدانة ساهمت في خلق ما يسمى بشرك المدبونية الخارجية في عقد الثمانينات، ومن ثم عادت أهمية مساعدات التنمية الرسمية من جديد لتأخذ دوراً في توفير التمويل اللازم، مع بروز اتجاه متصاعد منذ بداية التسعينات يدعو إلى فتح الاقتصاديات النامية أمام الاستثمارات الأجنبية باعتبارها مصدراً بديلاً للديون الخارجية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية عانت نقصاً في مواردها الذاتية منذ حصولها على الاستقلال وتبنيها لبرامج تنمية طموحة واعتمدت على مصادر خارجية لتمويل لتغطية هذا النقص، ولغرض تعب وتحويل أثر الاعتماد على التمويل الخارجي كمصدر تمويلي للاقتصادي الجزائري يتطلب الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل ساعد التمويل الخارجي على تحقيق التنمية المستقلة في الجزائر؟
- هل أحدث التمويل الخارجي تغييراً في البنيان الاقتصادي للدولة؟
- كيف كان تأثير الاعتماد على التمويل الخارجي على المؤشرات الاقتصادية التنموية؟.

## 1. العلاقة بين التمويل و التنمية الاقتصادية:

تحتاج البلدان النامية مهما كان مستوى تطورها في سبيل تحقيق تنميتها الاقتصادية إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن تحقيق هذا الهدف يصطدم بمجموعة من العقبات أهمها عجز المدخرات المحلية عن تمويل خطط التنمية المنشودة ونميز بين مفهومين لعملية تمويل التنمية.

فالمقصود بالمعنى الحقيقي للتمويل هو توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والموارد والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة (محمد عبد العزيز عجيبة، 1983) أما المعنى النقدي للتمويل فيقصد به المصادر التي تحصل منها على الموارد النقدية أو مصادر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية (عمرو محي الدين، 1975)

## المقدمة :

تتسم البلدان النامية بمجموعة من الخصائص المتعلقة بطبيعة مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها إلا أن هذه البلدان وإن اختلفت بقدر أو باخر في اختيار المنهج الذي تسعى من خلاله إلى اللحاق بركب التنمية فإنها تشترك جميعاً في مواجهة عقبة التمويل الخارجي، حيث مازالت معظم هذه البلدان تعاني من ندرة حادة في العناصر الأساسية اللازمة لاستغلال القدر الكبير الذي تملكه من الموارد والثروات الطبيعية والبشرية لتحقيق التنمية يتوقف على مدى التغلب على مشكلة التمويل أي مدى قدرة الاقتصاد في تدبير الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار التي تستهدفها الخطة، وتتنوع مصادر التمويل بصفة عامة إلى مصدرين أساسيين:

- يمثل المصدر الأول، في المدخرات المحلية التي تتحقق في الاقتصاد (مدخرات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي والعائلي)
  - أما المصدر الثاني فيتمثل في الموارد الأجنبية على اختلاف أنواعها سواء كانت قروض خارجية أو تدفقات في شكل استثمار أجنبي مباشر أو غير مباشر أو منح ومساعدات.
- وتوجد علاقة عكسية بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي المطلوب فكلما كان مستوى الادخار المحلي ضئيلاً بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي .

فالمدخرات المحلية تعد المورد الرئيسي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن عدم كفاية هذه المدخرات في تلبية متطلبات الإنفاق على الاستثمار وهي المشكلة التي تعاني منها معظم الدول النامية بسبب طبيعة اقتصادياتها وخصائصها المعروفة ( انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدل نمو السكان وضعف الأجهزة الإنتاجية وانخفاض كفاءة الاستثمار.....) اعتمدت هذه الدول على مصادر خارجية لتعويض احتياجاتها التنموية وفي هذا السياق عرفت أكثر من مصدر تمويلي خارجي ومررت بمراحل مختلفة من حيث الأهمية التي احتلها كل مصدر تمويلي من اجمال التدفقات الخارجية.

فحلبة السبعينات تميزت باحتلال القروض المكانية النسبية الأعلى من مصادر التمويل لهذه البلدان، إذ اتجهت بإفراط نحو الاستدانة وشجعها

مما سبق يتضح أن أهمية التمويل ترتبط بأهمية الطاقات الإنتاجية في توليد الزيادة المنشودة في الناتج الوطني كهدف مباشر للتنمية الاقتصادية وتبرز هذه الأهمية بوضوح عندما يؤخذ بالمفهوم الحديث الواسع لرأس المال على أنه لا يتضمن رأس المال المادي فقط، بل يشمل أيضا رأس المال البشري و من ثم فالطاقات الإنتاجية لا تقتصر على المعدات والآلات والتجهيزات بل تشمل تكوين الخبرات والمهارات البشرية (محمد نبيب شقير، 1961)

ويتجه معظم الاقتصاديون إلى ضرورة توفير الشرط الأكبر من الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية من مصادر تمويل محلية مع إقرارهم بصعوبة الاستغناء عن موارد التمويل الأجنبية ما دامت الحاجة إلى الاستعانة بالموارد أو المدخرات الأجنبية تأتي نتيجة قصور الموارد المحلية عن تمويل معدلات طموحة للاستثمارات الوطنية.

### 1.1 الأسس النظرية للحاجة إلى التمويل الخارجي:

تلجأ الدول النامية للتمويل الخارجي لحل مشكلة تكوين رأس المال التي غالبا ما يساهم في إحداثها ثلاثة أنواع من العجز.

أ- وجود عجز في المدخرات بالمعنى المالي بحيث يكون معدل الميل إلى الادخار منخفضا وغير قادر على توفير أموال كافية لتمويل برنامج استثماري بالحجم المطلوب ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل القومي ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من هذا الدخل، هذا الانخفاض ينطوي على خاصية هيكلية أخرى تتمثل في اختلال الهيكل الإنتاجي في هذه الدول.

ب- وجود نقص في المدخرات بالمعنى الحقيقي حيث تكون توجهات أفراد المجتمع نحو الاستهلاك التفاخري وعدم إطلاق موارد كافية لغرض تنفيذ الاستثمار المخطط.

ويجمع العجز الحاصل بنوعيه الحقيقي والمالي يحدد عجز الادخار الكلي ويطلق على هذا العجز "فجوة الموارد المحلية" ويقاس حجم هذه الأخيرة بالفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية معينة وبين المدخرات الوطنية التي يمكن تحقيقها خلال نفس الفترة (عبد العزيز عجمية، 1983).

ج- بما أن الموارد المحلية تكون غير ملائمة لإنتاج السلع التي تتطلب درجة عالية من التطور التكنولوجي و المطلوبة لعملية التنمية تظهر حتمية التوجه إلى الخارج، فإذا لم يكن هناك فائضا في ميزان المدفوعات يخصص للحصول على هذه السلع - وهي الحالة السائدة غالبا في الدول النامية - فإن البلد يواجه عجزا في الصرف الأجنبي.

ولما كانت الصادرات تمثل المصدر الرئيسي في الحصول على النقد الأجنبي، فوجود نقص في هذه الأخيرة يدل على عدم كفاية إيرادات الصادرات لتغطية حجم الواردات التي تتطلبها عملية التنمية معبرة بذلك عما يسمى "الفجوة التجارية الخارجية" (Igram Jeams، 1986).

وتقاس هذه الفجوة بالفرق بين حجم الواردات الأجنبية المطلوبة والموارد الأجنبية المتاحة عن طريق صادرات البلد المنظورة وغير المنظورة خلال فترة زمنية معينة.

يمكن تلخيص العلاقات المبينة أعلاه بدلالة معادلات الدخل الوطني حيث يمكن تمثيل الجهود المبذولة من أجل تنفيذ أي برنامج استثماري بدلالة معادلة الدخل الوطني مع افتراض اقتصاد في حالة تشغيل كامل مع الصادرات تساوي الاستيرادات تكون المعادلة كما يلي:

$$Y = (C + G + I) + (X - M)$$

حيث أن:

- Y : تمثل صافي الناتج الوطني.
- C : الاستهلاك العائلي.
- I : الاستثمار الوطني.
- G : الإنفاق الحكومي.
- X : الصادرات.
- M : الواردات من السلع والخدمات.

وبفصل  $(C + I + G)$  كإنفاق محلي كلي نعبر عنه بالرمز (A) أما  $(X - M)$  تمثل الميزان التجاري ونعبر عنه بالرمز (B) يصبح

$$Y = A + B$$

$$B = Y - A$$

نلاحظ أن المعادلة الأخيرة تعبر عن المساواة الآتية:

(الصادرات-الواردات) = (الدخل الكلي - الإنفاق الكلي الوطني) وهو ما يعني أن فجوة الموارد المحلية تنعكس في وضعيّة الميزان التجاري، وبما أن الاقتصاد في حالة توظيف كامل فإنه لا يمكن زيادة الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد فتوجه بذلك القوة الشرائية الفائضة إلى الاستيراد فتفوق الاستيرادات الصادرات ويظهر العجز في الميزان التجاري ، هذا العجز يمكن منعه بواسطة تدفق رأس المال الأجنبي . لنفترض مثلا أن D يعبر عن رأس المال الأجنبي، فإن زاد الاستهلاك بالمقدار DA بسبب برنامج استثماري متزايد تصبح المعادلة كما يلي:

$$B+D=y-(A+dA)$$

يعبر الطرف الأول للمعادلة عن وضعيّة (B) وتكون سالبة إذا فاقت الاستيرادات قيمة الصادرات لكنها معوضة في الميزانية النهائية الكلية للمدفوعات (B+D) وذلك بواسطة تدفق أجنبي موجب .

أما الطرف الثاني فيدل على أن تدفق رأس المال الأجنبي يسمح للإففاق المحلي أن يفوق المردود الوطني.

وينصح المختصون البلدان التي تلجأ إلى التمويل الأجنبي بالاهتمام بسلوك وعلاقة عدد من المتغيرات المرتبطة بالدين، حيث يجب أن تراعي هذه الدول حتى يتسنى لها تسديد مستحقاتها بدون مشاكل ألا يفوق معدل الفائدة ولا معدل نمو الدين على معدل نمو الصادرات أو الدخل حتى تستطيع تحقيق الغاية المتوخاة من الاعتماد على الخارج (البنك الدولي، 1985).

### 2.1 مساهمة رأس المال الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

من المعروف أن الدول النامية تتسم بميزة أساسية هي «انخفاض الادخار وانخفاض الاستثمار» ومن المعروف أيضا أنها لا تعمل بطاقتها الكاملة، لذلك فتدفع رأس المال الأجنبي يمكنها من الحصول على تكملة كلية للعوامل الضرورية، فالعمل والموارد الطبيعية تبقى غير مستخدمة والتدفق الأجنبي يؤدي إلى توظيف متزايد لها من ثمة تحقيق جزء جديد للإنتاج في الاقتصاد ، كما أن الربح الصافي للاقتصاد يتحقق من خلال الدخل الموسع للعمل وعائد مالكي الموارد الطبيعية.

بحيث يتكون عائد العمل في هذه الحالة من التوظيف المتزايد للعمال العاطلين من جهة و تحسين الإنتاجية من ناحية أخرى، أما الموارد الطبيعية إن كانت مملوكة محليا فإن دخلهم المتزايد يكون جزءا من الربح

الوطني لكن إن كان بعضها قد تم اكتسابها من قبل الأجانب فإنهم سيتمتعون بالدخل الإضافي.

مما سبق نستنتج أن الربح الذي يعود على الاقتصاد يكمن فيما يحصل عليه العمل والموارد الطبيعية من عوائد بالإضافة إلى الضرائب التي يخضع لها رأس المال الأجنبي كما أن استخدامه يساعد الدول النامية على تنفيذ استثماراتها نتيجة لما تستقدمه الشركات الأجنبية من تقنيات حديثة وإدارة عالية الكفاءة و مما يساعد على تحقيق مكسب للاقتصاد في صورة أسعار مخفضة أو منتجات ذات نوعية محسنة بالإضافة إلى ما يكسبه رجال الأعمال المحليين من خلال تقليد الأساليب الإنتاجية الجديدة (MLJHNGAN, 1981).

وقد أعطى الفكر التنموي التقليدي أهمية كبيرة للدور الذي يقوم به رأس المال الأجنبي في دفع عجلات التنمية بالبلاد النامية بحيث اعتبره أساس تحقيق التنمية في حين يلقى الفكر التنموي الحديث اللوم عليه في إحداث التخلف وعرقلة النمو في هذه الدول.

### 3.1 أشكال التمويل الخارجي:

يتخذ التمويل الخارجي أشكالا مختلفة نذكر منها ما يلي:

#### 1.3.1. القروض الخارجية: تحصل الدول على

القروض الخارجية من مختلف جهات الإقراض الخاصة منها والعامه فهناك القروض الخاصة كسهيلات الموردين والقروض من الأسواق المالية وقروض خاصة أخرى تشمل الالتزامات الخارجية الناشئة عن تأميم الممتلكات وهناك القروض المقدمة من مصادر الإقراض الرسمية سواء كان مصدرها المؤسسات الدولية أو مؤسسات التنمية الإقليمية أو القروض المقدمة من الحكومات بطريقة مباشرة أو من خلال وكالاتها (صندوق النقد العربي، 1985-1995).

#### 2.3.1. الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف الاستثمار

الأجنبي المباشر بمجموع الأموال الأجنبية التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها. بعد دفع نسبة من هذه العوائد ضمن شروط متفق عليها وتنفذ النسبة العظمى من هذه الاستثمارات عادة من قبل

الشركات متعددة الجنسيات (أنطونيوس كرم، 1980).



3.3.1. المنح والمساعدات: تتمثل المساعدات الخارجية في ذلك الجزء من رأس المال الذي لا يعتمد في تحويله على مبادئ السوق الاعتيادية سواء كانت تلك التحويلات نقدية أو عينية على شكل سلع أو خبرات فنية (Gerald meier, 1968). وقد لعبت هذه الأشكال دورا مهما ومتمزدا في تدفقها للبلدان النامية خلال العقود الثلاثة الماضية.

## 2. تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري:

كان طبيعيا أن تلجأ الجزائر للتمويل الخارجي لتمويل برامج تنميتها بسبب عدم توفر رؤوس الأموال الداخلية الكافية والانهيال الذي عرفه الاقتصاد الجزائري على إثر رحيل المستعمر، فعشبة الاستقلال اختارت الجزائر نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة، وحيث أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات الذي يشكل نسبة 97% من إيرادات الصادرات الإجمالية للجزائر جعلها تستجيب للصددمات الخارجية، كما أثر على عملية التنمية وعلى اختيار شكل التمويل الذي تعتمد.

فكانت فترة السبعينات فترة نشوء المديونية حيث انتقل إجمالي القروض من 0.95 مليار دولار سنة 1970 إلى 17 مليار دولار سنة 1980 ويرجع ذلك إلى التجربة التنموية الطموحة التي تتطلب كثافة رأسمالية عالية لا يوفرها الاقتصاد الوطني (أحمد هني، 1992).

في حين عرف عقد الثمانينات انخفاضا مفاجئا لأسعار البترول على إثر أزمة النفط سنة 1986 ونتيجة لارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بإيرادات هذا القطاع برزت أزمة هذا الاقتصاد الضعيف الذي كان مخدوع بوضعية حسنة للسوق البترولية بسبب أزمة البترول وانهيال مدا خيل الصادرات التي قدرت بـ 8 مليار دولار نفس السنة مقابل 13 مليار دولار سنة 1985، وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي عرفها قطاع المحروقات ظهرت مساوئ التخطيط المركزي في كل من المؤسسات العامة والقطاع الفلاحي التي كانت تشكل معظم الإنتاج غير النفطي في الجزائر وهو ما أضعف قدرة الجزائر على التمويل الذاتي

ولفها لزيادة اعتمادها على مصادر خارجية مما جعل حجم المديونية يتزايد ليصل إلى 28.2 مليار دولار سنة 1990.

أما عقد التسعينات عرف تطبيق سياسة إعادة الجدولة بغرض تخفيف خدمات الديون الخارجية وتمكنت الجزائر من تخفيضها بـ 50% مع تمديد الأجل الذي تسدد في خضمه مستحقاتها لذلك عادت عملية تشكيل المديونية حيث بلغت سنة 2000 (25.26 مليار دولار)، كما عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاشا من خلال قوانين الاستثمار المتتالية والتسهيلات التي منحت لغرض تشجيع دخول (إ.ج.م) للجزائر وتشجيع مشاريع الشراكة حيث بلغ عدد المشاريع المبرمة للفترة (1993 - 2000) 297 مشروعا مع مجموعة دولية مختلفة وقطاعات اقتصادية مختلفة على رأسها قطاع الصناعة.

ولغرض تقييم أثر هذا الاعتماد الأجنبي على الاقتصاد الجزائري تم اختيار مجموعة من المؤشرات يبحث النوع الأول منها في الدلالات الخاصة باتجاه الاقتصاد المعني وتعزيز قدرته الذاتية في حين النوع الثاني هي المؤشرات التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في تقييم قدرة الاقتصاد الممول على خدمة تمويله الخارجي. وفيما يلي نستعرض نتائج التقييم وسيتم التحليل من خلال تقسيم مدة البحث إلى ثلاث عقود (عقد السبعينات والثمانينات) عرفا اعتمادا نسبيا أكبر على القروض الخارجية، أما عقد التسعينات شهد تحولا نسبيا نحو (إ.ج.م).

## 1.2 المؤشرات المتعلقة بالبعد التنموي لتوظيف التمويل الخارجي.

### 1.1.2. مؤشر القابلية الاستثمارية:

عرف مؤشر القابلية الاستثمارية تطورات مهمة خلال الثلاثة العقود الأخيرة فخلال السبعينات ونتيجة للأسعار البترولية المواتية حقق هذا المؤشر نتائج جيدة إذ بلغت نسبته سنة 1972 (80%) أما الطاقة الاستثمارية المقترضة بلغت نسبة (20%) وهو ما يعكس قوة الاقتصاد في مواجهة حاجاته الاستثمارية بموارده الذاتية بنسبة مرتفعة، وعرف هذا المؤشر انخفاضا طفيفا خلال الثمانينات حيث بلغ سنة 1980 (76%) أما الطاقة الاستثمارية المقترضة فبلغت 24% وهي تعكس أيضا الحالة الجيدة للاقتصاد وبعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 عرف هذا المؤشر تدهورا كبيرا وارتفعت نسبة الطاقة الاستثمارية المقترضة على حساب الطاقة

جدول رقم (1): تطور مؤشرات التحويل الصافي للموارد للفترة (1988-2000)

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الدوريات	1.56	1.81	1.53	1.29	1.39	1.14	1.40	1.12	0.88	1.06	1.06	0.70	0.79

المصدر: الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء، 2001.

من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر ظل يحقق قيمة متقاربة خلال

الفترة الأولى والثانية وتعكس هذه القيمة ضخامة حجم التحويلات

الخارجية.

4.1.2. مؤشر الانكشاف الاقتصادي:

حقق هذا المؤشر نتائج متقاربة فقد بلغ كمتوسط لفترة السبعينات نسبة 41% ثم انتقل إلى نسبة 51% كمتوسط لفترة الثمانينات وتعتبر هذه النسبة المرتفعة على ضعف الاقتصاد الوطني في مواجهة التطورات الاقتصادية الدولية، في حين عاد هذا المؤشر وحقق انخفاضا نسبيا في عقد التسعينات حيث بلغت نسبته كمتوسط لهذا المقعد 45,78% (مركز البحوث العربية، 1988) ورغم هذا الانخفاض النسبي لقيمة هذا المؤشر إلا أنه لا يزال يعبر عن تأثير بالعالم الخارجي ومن ثم يمكن القول بالنسبة لهذا المؤشر أنه حقق نتائج متقاربة للفترتين محل الدراسة رغم التحسن النسبي لصالح الفترة الثانية.

5.1.2. مؤشر العجز بميزان المدفوعات:

حقق هذا المؤشر نتائج متذبذبة بين فائض وعجز ارتباطا بتغير أسعار البترول باعتباره يمثل المصدر الأكثر أهمية للنقد الأجنبي، وبذلك عرف عقد السبعينات عجزا ماعدا سنة 1974 لأن هذه الفترة تميزت بتنفيذ استثمارات ضخمة في القطاع النفطي حيث بلغت النسبة المخصصة لهذا القطاع من إجمالي الاستثمارات المخططة ما بين 1967 و 1977 نسبة (50 %) ولأن الاستثمار يتطلب استيراد سلع التجهيز وكذا تدهور وضعية القطاع الفلاحي والصناعات الخفيفة أدى إلى زيادة استيراد سلع الاستهلاك مما كان له أثر إضافي على وضعية ميزان المدفوعات، أما

الذاتية في حين بلغت نسبة هذا المؤشر كمتوسط لعقد التسعينات نسبة 59% وهي نسبة منخفضة تشير إلى أن ما يقارب نصف الاستيرادات أصبح يغطي بالاقتراض الخارجي.

2.1.2. مؤشر الادخار المحلي:

ساعدت الطفرة النفطية لسنة 1973 على زيادة الادخار المحلي بحيث ظلت نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 45% في أواخر السبعينات كما بلغ نسبة 26,8% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1988 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 28% سنة 1993 في مقابل نسبة خدمة الدين إلى GDP التي بلغت 18,78% وهذا يعني أنه في ظل غياب لأعباء الديون الخارجية كانت هذه النسبة ستوجه إلى تكوين ادخار محلي، وفي سنة 1994 بلغت نسبة الادخار من GDP 34,8% مقابل انخفاض نسبة خدمة المديونية من GDP إلى 10,11% وهو ما يعكس وضعية جيدة لصالح ارتفاع الادخار المحلي وانخفاض نسبة الأعباء الخارجية كنسبة من GDP كما حقق النسب التالية (31,3%) و 26% و 29,7% للسنوات على التوالي (1997، 1999، 1998)، أما في سنة 2000 حقق مؤشر الادخار نسبة 41,9% مقابل نسبة أعباء خدمة الديون 8,33%، كما حقق نسبة 39,1% لسنة 2001 ومن ثم يمكن الاستنتاج أن هذا المؤشر يتطور لصالح زيادة نسبة الادخار المحلي كنسبة من GDP على حساب الأعباء الخارجية وهي وضعية جيدة عرفها عقد التسعينات أي فترة (ا.ج.م). (بنك الجزائر، تقرير سنة 2001)

3.1.2 مؤشرات التحويل الصافي للموارد:

يقيس هذا المؤشر الفرق بين القروض الجديدة ومدفوعات خدمة الدين وكما كان الفرق صغيرا كلما دل على زيادة حجم مدفوعات خدمة الدين وهو ما ينطبق على حالة الاقتصاد الجزائري خلال مدة الدراسة حيث بلغت قيمة التحويلات كما يلي:

وفي سنة 1988 استحوذت دول أمريكا الشمالية ودول أوربية أخرى ودول الاتحاد الأوربي على نسبة تفوق 86% من حجم التعاملات التجارية مع الجزائر وتتنقص هذه النسبة قليلا إلى 81% سنة 1999 لصالح دول آسيا التي ارتفع نصيب مشاركتها في الواردات الجزائرية من 5.6% سنة 1988 إلى 8.4% سنة 1999.

وتعد مجموعة الدول الأوربية أكبر المجموعات المصدرة للجزائر ففي السنوات الثلاثة الأخيرة من عقد التسعينات والتي عرفت حركة تحرير عالية للتجارة الخارجية كانت نسب التعامل مع دول العالم من حيث الصادرات والواردات على النحو التالي:

### جدول رقم (3): نسبة التبادلات الخارجية حسب المناطق الجغرافية للفترة (1998-2000)

الدول	1998		1999		2000	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الاتحاد الأوربي	57.1%	63.6%	58.5%	67.8%	62.7%	58%
الولايات المتحدة الأمريكية	10.3%	15.3%	14.1%	9.6%	13.8%	11.5%
البرازيل	/	6.4%	/	/	6.2%	/
تركيا	4.5%	6%	5.6%	3.8%	6.1%	3.1%
كندا	5.6%	3.5%	3.2%	4.6%	3.3%	3.8%
الدول العربية	/	2%	/	1.3%	1.3%	/

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت للسنوات 1998، 1999، 2000.

من خلال الجدول نستنتج أن الاتحاد الأوربي يحتل مكان الصدارة في التعاملات التجارية الجزائرية سواء من حيث الصادرات أو الواردات وهذا يعني أن مجموعة الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا استعادت مكانتها كمشريك تجاري للجزائر بعدما تراجععت هذه المكانة نسبيا خلال عقد الثمانينات، أما التعاملات مع الدول العربية فقد ظلت ضئيلة لا تتجاوز نسبة 2% وما يمكن قوله بصفة عامة أن عقد التسعينات شهد توسع حجم التجارة الخارجية لتشمل التعامل مع مناطق جديدة لم تكن تتعامل معها خلال العقود السابقيين وعلى الرغم من ذلك تبقى صفة التركيز في التعامل مع جهة معينة مرتبطة بالتجارة الخارجية الجزائرية.

عقد الثمانينات فقد حقق نتائج متباينة حيث بلغت قيمة العجز الذي حققه هذا المؤشر 352 مليون دولار سنة 1987 ليعود ويحقق فائضا مقداره 960 مليون دولار سنة 1988، أما عقد التسعينات فقد شهد هو الآخر تذبذب هذا المؤشر نوضحه كما يلي:

### جدول (2): تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة (1991-2000)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الوحدة: مليار دولار	0.526	-0.675	-0.388	-4.36	6.3	-2.1	1.16	-1.74	-2.36	7.75

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام نشره رقم 26. 1995.

بالنسبة للسنوات: (1996-2000) بنك الجزائر، مرجع سابق، ص 83.

ما يمكن قوله على هذا المؤشر هو أنه ظل يحقق تباينا خلال الفترتين لكنه شهد تحسنا خلال الفترة الثانية.

### 6.1.2. مؤشر التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

ترتبط الجزائر بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية مع الدول الرأسمالية المتقدمة حيث تدل البنية التجارية الخارجية لسنة 1970 على أن فرنسا احتلت المرتبة الأولى في التعامل مع الجزائر سواء على مستوى الصادرات بنسبة 53.5% أو من ناحية الواردات بنسبة 42.5% وظلت فرنسا المتعامل الأول طوال العقد، وبحلول عقد الثمانينات حدث تغير لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تستحوذ على نسبة 52% من الصادرات الجزائرية في حين ظل نصيب البلدان الاشتراكية وسائر البلدان النامية في التعامل مع الجزائر محدود حيث بلغت وارداتها على التوالي 4.7% و 6.3% ويرتبط إلى حد بعيد الوزن الذي يحتله الغرب في التجارة الخارجية الجزائرية بطبيعتها صادرتها (الطاقة) التي يقل طلب البلدان الاشتراكية عليها (مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

## 7.1.2. المؤشرات الاقتصادية الهيكلية:

### أ. الهيكل السلعي للصادرات:

إن المعاملات التجارية الخارجية تقيس طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والبلدان الأخرى، من حيث التبعية أو الاستقلالية، لذلك يجب النظر للموضوع من الزاوية المتعلقة بهيكل كل من الصادرات والواردات، فهيكّل الصادرات واقع تحت هيمنة قطاع المحروقات بنسبة عالية جدا، حيث بلغت نسبة هذا الأخير من السلع المصدرة لعقد السبعينات نسبة 96% في حين تميز هيكل الاستيرادات بالتنوع حيث تمثل حصة الموارد الاستهلاكية نسبة 33%، الموارد الأولية ونصف المصنعة 29%، ومواد التجهيز 38% (محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999).

أما في عقد الثمانينات ارتفعت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات إلى 97% وظلت الصادرات من المنتجات الأخرى بعيدة عن منافسة هذه المادة الطاقوية، أما هيكل الواردات فقد تميز بالتوزيع التالي للفترة 1980-1984 على الترتيب.

حصة المواد الاستهلاكية 34%، حصة المواد الأولية ونصف المصنوعة 32%، حصة مواد التجهيز 35% (محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999) أما في عقد التسعينات فكان الهيكل السلعي للصادرات كما يلي:

### جدول رقم (4): الهيكل السلعي للصادرات للفترة (1998-2000)

السلع	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
السلع	0,7	1	0,4	1	1	0,3	0,3	0,2	0,1
مطروقات، نسيج	96,0	95,3	96,9	95,0	93,5	96,3	96,4	96,5	97,2
مواد الطاقة	0,0	0,0	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,1
مواد أولية	0,3	0,2	0,2	0,3	0,3	0,2	0,3	0,3	0,1
منتجات خام	2,0	2,8	2,1	2,6	3,7	2,8	2,5	2,2	2,1
منتجات تصف مصلع	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,2	0,1
تجهيزات للاحية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,4	0,2
تجهيزات صناعية	0,6	0,2	0,1	0,2	0,3	0,2	0,2	0,2	0,1
سلع استهلاكية	0,4	0,5	0,2	0,7	1,2	0,2	0,2	0,2	0,1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: collection statistique N° 110 evolution des échanges extérieures de marchandises de 1992 A 2001, P 66.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية يسيطر عليه قطاع المحروقات حيث بلغت نسبته من إجمالي الصادرات 96% لعقد السبعينات و 97% لعقد الثمانينات و 95,9% كمؤسط لعقد التسعينات في حين تحتل السلع الاستهلاكية المرتبة الأولى على مستوى الواردات الجزائرية يليها في ذلك السلع الوسيطة، وهو ما يعبر عن اختلال التركيب السلعي للصادرات ومن ثم تأثر الجزائر بالأوضاع الخارجية وخاصة تغير أسعار البترول في الأسواق العالمية وقد ميز هذا الاختلال الفترتين محل الدراسة.

### ب. الاستثمار المحلي كنسبة من GDP:

تحقق هذا المؤشر نتائج متباينة للعقود الثلاثة محل الدراسة حيث بلغ نسبة 50% كمؤسط لعقد السبعينات حيث كان الاقتصاد في هذه الفترة موجه إلى الاستثمار ثم انخفضت هذه النسبة إلى 33,29% كمؤسط للفترة 1980-1988 واستمر هذا المؤشر في الانخفاض حتى بلغ نسبة 27,1% كمؤسط للفترة (1993-2000).

ومن خلال مقارنة الفترات نلاحظ أن هذا المؤشر حقق أعلى نسبة في عقد السبعينات ثم بدأ يحقق نتائج منخفضة للعقدين الباقيين ويمكن إرجاع ذلك إلى للمشاريع الاستثمارية الكبيرة التي تبنتها الخطط التنموية في ذلك العقد ويبدل ذلك على أن نسبة الاستثمار المحلي من (G.D.P) هي أفضل في فترة القروض الخارجية عن فترة (أ.ج.م) ذلك أن هذا الأخير يتضمن عمليات الإماح والاختيار للأصول الموجودة في البلد المضيف مما يترتب عليه انخفاض الاستثمار المحلي ومنه نستنتج أن انخفاض الاستثمار المحلي كنسبة من (G.D.P) تدل على الأثر السلبي لدخول الاستثمارات على الادخار المحلي ومن ثم الاستثمار.



## 2.2 المؤشرات المتعلقة بتقييم الأداء الاقتصادي

### 1.2.2. المؤشرات المالية والنقدية

أ- الميزانية العامة كنسبة من GDP :

يشير هذا المؤشر إلى وجود عجز في بداية السبعينات ليعود ويحقق فائضا بعد سنة 1973 على إثر ارتفاع أسعار النفط واستمر في تحقيق الفائض خلال النصف الأول من عقد الثمانينات حيث بلغ هذا الفائض كمتوسط للفترة (1981-1985) نسبة 3,5% وتحقق هذا الفائض بفضل ارتفاع أسعار النفط بصفة خاصة حيث تمكنت الجزائر من تمويل الاستيعاب المحلي المرتفع إلا أن الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في عام 1986، أبرز الاختلالات الاقتصادية الكلية المحلية، حيث بلغت نسبة العجز في الميزانية كمتوسط للفترة (1986-1990) نسبة 2,7% (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1996) ويرجع هذا العجز أساسا لانخفاض في أسعار البترول الذي يسهم بنسبة كبيرة في إيرادات الميزانية، أما الفترة الثانية فقد شهدت تذبذب هذا المؤشر بين عجز وفائض تأثرا بتغيرات أسعار البترول وبالاصلاحيات المالية التي اعتمدها السلطات بغرض التقليل من العجز في الميزانية خاصة منذ 1995 والجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر :

### جدول رقم (5): تطور مؤشر الميزانية العامة كنسبة من GDP خلال الفترة (1991-2000) الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الميزانية العامة	1,69%	1,25%	8,7%	1,9%	0,9%	4,0%	2,9%	3,6%	0,3%	9,8%
الناتج المحلي الإجمالي										

المصدر: أ، بظاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في

الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد 00، 2004،

ص 192.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1996، ص 391.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السنوات التي شهدت تدهور هذا المؤشر هي سنة 1993 و 1998 ثم عرف هذا المؤشر تحسنا كبيرا في

سنة 2000 نتيجة التحسن المسجل في الربع البترولي، كما يمكن القول أن هذا المؤشر كمتوسط للفترة (1991-1995) حقق عجزا بنسبة 1,086 وحقق فائضا للفترة (1996-2000) بنسبة 2,56% من الناتج المحلي الإجمالي وبمقارنة العقدين نجد أن المؤشر حقق فائضا في الفترة الأولى بنسبة 0,4 مقابل فائض في عقد التسعينات مقدرا بنسبة 0,73 وهي نسب متقاربة للفترتين مع تحسن طفيف للفترة الثانية وهذا يدل على ضعف الأداء المالي لفترة القروض بالمقارنة مع المدة الثانية مدة (ج.م).

ب- نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات :

إذا كانت هذه النسبة مرتفعة متجاوزة نسبة 50% فهذا يعني أن البلد المدين في وضعية القابلية للتأثر بالتقلبات التي تحدث على مستوى سوق القرض الدولي من حيث تغيرات أسعار الفائدة، انخفاض أسعار الصرف، تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الواردة وإذا لاحظنا في السبعينات نجد نسبة هذا المؤشر كانت منخفضة حيث حققت كمتوسط للفترة (1965-1973) نسبة 9% ثم ارتفعت إلى نسبة 18% كمتوسط للفترة (1974-1980) ويمكن اعتبار عقد السبعينات فترة نشوء المديونية وتراكم مديني لخدماتها، لكن نتائج هذا التراكم ظهرت بشكل واضح في الثمانينات وكذا عقد التسعينات نوضحه من خلال الآتي:

### جدول رقم (6): تطور مدفوعات خدمات الدين إلى إجمالي الصادرات للفترة 1980-2000. الوحدة (النسبة المئوية)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
الخدمات	19	39	47	39	38	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39
الصادرات	273	297	358	367	388	388	388	388	388	388	388	388	388	388	388	388	388	388	388	388	388	388

المصدر: بالنسبة للسنوات 1980-1993 Banque d'Algérie، بالنسبة للسنوات 1991-2000 بالنسبة للسنوات 2000-1991

Banque Alger : situation de la dette extérieure de l'Algérie (1990-2000), P 6

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر خلال الفترة: 1985-1990 حيث بلغت في المتوسط 60.11% والسنة التي شهدت أقصى ارتفاع هي سنة 1988 حيث بلغت نسبة 78.4% ويعبر الاتجاه العام لذلك عن التهام أعباء الديون أكثر من نصف إيرادات الصادرات وقد شهدت هذه النسبة انخفاضا نسبيا خلال عقد التسعينات حيث سجلت متوسط الفترة ( 1991-2000 ) نسبة 48.605% ويعود ذلك إلى مجموعة من التدابير التي اتخذتها الجزائر خلال هذه الفترة منها قبول برامج صندوق النقد الدولي والتي كان لها آثار ايجابية على الاقتصاد الجزائري وكذا القيام بعملية إعادة الجدولة لديونها ، حيث تشير المعطيات الكمية إلى أن خدمة المديونية انخفضت لأول مرة إلى حدود 4,5 مليار دولار سنة 1994 بمعنى أنها تقلصت إلى النصف بعدما كانت تبلغ 9 مليار دولار خلال الفترة (1990-1993)، كما شهدت سنة 2000 تحسنا كبيرا حيث انخفضت نسبة المؤشر إلى 19.8% ويعكس ذلك تحسن معيار السيولة وهو ما يبرز أهمية (أ.ج.م) في تخفيض أعباء الالتزامات الخارجية مقارنة مع فترة القروض الخارجية.

### ج- معدل نمو عرض النقد:

يتكون عرض النقد من مجموع العملة المتداولة والودائع تحت الطلب (M1) مضافا إليها الودائع الادخارية والودائع لأجل (شبه النقود) وهو ما يكون المفهوم الواسع للنقود (M2) ويجب أن يتلاءم عرض النقد مع حاجة النشاط الاقتصادي، وقد مر معدل نمو الكتلة النقدية للفترة (1972-1978) 25.4% مقابل معدل نمو في الناتج المحلي بـ 22.5% وهو ما يعني زيادة في نمو النقود أكبر من الزيادة التي حصلت في الناتج مما يؤدي إلى حدوث تضخم، استمر هذا المؤشر في التوسع خلال النصف الأول من الثمانينات وعلى إثر الأزمة النفطية وتفاقم أزمة المديونية شهد انكماشا ليعود ويحقق ارتفاعا كبيرا للسنوات 1991، 1992، 1993 حيث بلغت معدلات التوسع على التوالي 21%، 24% و 21.5% على الترتيب ويرجع ذلك إلى لجوء الحكومة خلال هذه السنوات الثلاثة إلى التمويل بالمعز والزيادة المفرطة في الإنفاق من خلال رفع الأجور والتوسع في منح القروض ، وابتداء من سنة 1994 جرى تقييد السياسة النقدية مما ساهم في تباطؤ التوسع النقدي خلال الفترة 1994-1997 فأستوعب

الاقتصاد الوطني بسرعة فائض السيولة الذي حدث ما بين 1991 و 1994 الأمر الذي ساعد على تخفيض نسبة نمو حجم الكتلة النقدية إلى 14,9 % في المتوسط خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1998) وقلل من نسبة التضخم واستمر الوضع على هذه الحالة حتى عام 2001 لتعود إلى حالة توسع بسبب السياسة الاقتصادية الجديدة (برنامج الإنعاش الاقتصادي) الذي خصص له مايعادل 520 مليار دينار جزائري مما رفع معدل نمو الكتلة النقدية من جديد إلى 24,9% مقابل معدل نمو للناتج المحلي قدر ب 3,5% (محمد زايد بن زعيوة، 2005/2006)

### د- التضخم:

بلغ معدل التضخم متوسط للفترة (70-73) 7.5% ثم ارتفع إلى 17.5% كمتوسط للفترة (74-77) ويرجع هذا الارتفاع لكميات الكبيرة من الاستثمارات الفعلية وكذا التفاوت في معدلات الإنتاج ثم عرف هذا المعدل انخفاضا في عقد الثمانينات للفترة (80-84) وصل إلى معدل 8% مقابل متوسط للفترة (85-88) مقدر بـ 10%، بالنسبة لعقد التسعينات حقق البرنامج الذي نفذته الجزائر منذ عام 1994 نتائج جيدة في استقرار الوضع الاقتصادي والتحكم في مستوى التضخم حيث شهد انخفاضا متتابعا منذ 1994 إلى أن بلغ نسبة 0.3 % سنة 2000 والجدول التالي يوضح تطور مؤشر التضخم.

جدول رقم (7): تطور مؤشر التضخم للفترة (1990-2000)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسبة	%9	%26	%28	%16,7	%39	%21	%15	%7	%5,1	%5	%0,3

Source : Banque D' Alger. Rapport 2001. évolution économique et monétaire en Algérie. 2002. P 21.

من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر شكل متوسطا للفترة (1990-2000) يقدر بـ 15.6% مقارنة بمتوسط للفترة (80-88) والمقدر بـ 9% وهذا ما يدل على أن فترة الثمانينات شهدت معدلات منخفضة للتضخم مقارنة بعقد السبعينات والتسعينات ،ثم انخفضت هذه

## ب- نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات:

بما أن مصدر الحصول على الإيرادات المالية هو الصادرات فإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على ضعف إيرادات الصادرات عن تغطية حجم الديون وشهد هذا المؤشر ارتفاعا خلال عقد السبعينات حيث بلغ سنة 1975 نسبة 92.2% ثم استمر في تحقيق ارتفاعا أكبر خلال عقد الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار البترول والتوجه للاقتراض من الخارج والجدول التالي يوضح هذا التطور.

## جدول رقم (9): تطور مؤشر إجمالي الديون إلى الصادرات للفترة 1999 - 1980

السنوات	1980	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1999
الديون الصادرات	170%	116.3%	224.7%	230.6%	249.3%	242.3%	293.6%	248.6%	193%

Source : world debt tables 1991-1992.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001، ص 191.

أما عقد التسعينات فقد شهد انخفاضا مستمرا طوال سنوات العقد ويرجع ذلك إلى الزيادة الملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات، ومن ناحية أخرى حدث التحسن نتيجة للانخفاض الملحوظ في حجم الديون الخارجية، من خلال ما سبق يمكن القول أن هذا المؤشر شهد ارتفاعا كبيرا في عقد السبعينات والثمانينات بينما عرف انخفاضا كبيرا خلال عقد التسعينات وهو ما يعني زيادة قدرة الدولة على مواجهة ديونها الخارجية حيث أصبحت لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الصادرات ومن ثم الفترة الثانية (إ.ج.م) حققت نتائج أفضل.

## ج- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الديون:

عرف عقد السبعينات تطورا كبيرا في تغطية الاحتياطيات لحجم الديون وذلك نتيجة تحسن الأسعار النفطية وبحلول عقد الثمانينات عرف هذا المؤشر انخفاضا حيث انتقل من 55.2% سنة 1980 إلى 35.7% سنة 1982 لتصل إلى 24.6% سنة 1985 ثم إلى 26% سنة 1986 (17).

أما باقي الفترة نستعرضها من خلال الجدول الآتي:

النسبة عامي 1996 و1997 حيث بلغت حوالي 15% 7% على التوالي، بعدها واصل معدل التضخم انخفاضه حيث وصلت نسبته إلى 0,3% عام 2000، ويمكن إرجاع أسباب هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، مثل تحرير الأسعار وتخفيض العجز في الميزانية العامة، والتحكم في حجم الكتلة النقدية، وإتباع أساليب جديدة في تمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي.

## 2.2.2. المؤشرات الخارجية:

### أ. ميزان المدفوعات كنسبة من GDP :

شهد هذا المؤشر كثيره من المؤشرات تباينا من سنة لأخرى حسب تطور وضعية ميزان المدفوعات وتطور الناتج المحلي الإجمالي نستعرضه من خلال الجدول التالي:

## جدول رقم (8): تطور وضعية ميزان المدفوعات كنسبة من GDP للفترة ( 1990 - 2000 )

الوحدة: (مليار دولار)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ميزان المدفوعات	32	0.526	0.75	-0.388	0.7	0.9	2.0	1.6	1.72	2.8	5.6
GDP	59.32	45.62	47.93	48.18	41.97	45.26	45.57	47	47.35	47.9	54
النسبة	-0.59	1.15	1.4	-0.8	-0.38	-13.91	-4.6	2.46	3.67	-1.96	10.31

المصدر: الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء، 2002.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذا المؤشر شهد تذبذبا من سنة لأخرى حسب تغير وضعية ميزان المدفوعات التي تبقى مرتبطة بتغير أسعار البترول ويبقى اتجاه هذا المؤشر حيادي بالنسبة للفترتين.

وهذا نتيجة لإصلاح الصرف الأجنبي بتخفيض قيمة العملة الوطنية الذي نجم عنه ارتفاع أسعار الواردات.

د- تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيراد شهريا :

غالبا ما ينعكس وضع ميزان المدفوعات الكلي على الاحتياطيات الدولية. فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة جيدة سينعكس ذلك في زيادة عدد أشهر تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات وقد عرف هذا المؤشر تباينا من سنة لأخرى في الفترة محل الدراسة فمعد السبعينات عدد الأشهر التي تغطيها الصادرات 3.3 شهر في سنة 1970 و 2.9 شهر في سنة 1975 أما عقد الثمانينات والتسعينات نوضحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (11): تطور مؤشر تغطية

الاحتياطيات الدولية للاستيرادات  
خلال الفترة 1980 - 2000 شهريا.

السنوات	80	82	84	85	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
عدد الأشهر	4,4	3	2	3,6	1,2	2,6	1	2,1	2,2	3,5	2,4	5,6	11,9	9,6	6	2

العربي

الاقتصادي

المصدر: التقرير

الموحد، سبتمبر 1996، ص 339.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000

ص 351.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع هذا المؤشر سنة 1980 إلى 4,4 شهر ثم اتجه للانخفاض إلى غاية سنة 1996 ليعود للارتفاع إلى أن وصل سنة 2000 إلى 12,2 شهر وهو ما يعكس تحسن وضعيّة القدرة على الاستيراد مما تقدم يتضح الاتجاهات الإيجابية خلال المدة الثانية قدر نعلق الأمر بهذا المؤشر والملاحظة العامة في هذا الصدد تتمثل في تحسن وضع ميزان المدفوعات الكلي الذي انعكس بدوره على نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات وعلى الوضع السنوي للمديونية الخارجية.

جدول رقم (10): تطور نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الديون للفترة (1988 - 2000)

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
إجمالي الديون	3,189	3,086	2,704	3,464	3,324	3,651	4,810	4,169	6,302	9,66	6,8	4,6	11,91
الاحتياطيات الدولية	25,8	26,8	28,25	27,8	26,6	25,7	21,4	31,5	33,6	31,2	30,4	28,35	25,26
النسبة (%)	12,36	11,5	9,57	12,46	12,49	14,20	16,36	13,23	18,75	30,96	22,36	16,22	47,14

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2002.

عرف هذا المؤشر ارتفاعا خلال عقد السبعينات والنصف الأول لعقد الثمانينات ليعود وينخفض خلال النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات وهو ما يعكس ضعف الاحتياطيات التي تملكها الدولة عن تغطية إجمالي ديونها الخارجية ثم بدأ هذا المؤشر يرتفع ابتداء من سنة 1997 ليصل إلى 47.14% سنة 2000 حيث أصبحت نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية لإجمالي الديون الخارجية تقارب النصف وهو ما يعكس ا لوضعية الجيدة للاقتصاد ويعود ذلك لمجموعة من العوامل الخارجية المساعدة منها إعادة الجولة وتحسن أسعار المحروقات حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار أمريكي خلال سنتي (1996 و 1997) مما سمح للجزائر برفع احتياطياتها الدولية التي انتقلت من 4,8 مليار دولار سنة 1994 إلى 6,3 مليار دولار سنة 1996 لتبلغ سنة 1997 (9,6) مليار دولار رغم التراجع النسبي سنة (1998 و 1999) حيث بلغت على التوالي 6,8 مليار دولار و 4,6 مليار دولار وزاد نمو هذه الاحتياطيات ليصل إلى 11,9 مليار دولار سنة 2000 ، هذا إضافة إلى اتجاه التدفقات المادية للاستيراد نحو الانخفاض ابتداء من سنة 1996



إن متطلبات التنمية السريعة دفعت الجزائر إلى تنفيذ مجموعة من المخططات التنموية، اعتمدت في تمويلها على الاستدانة الخارجية وكذا عمليات التأميم التي كانت تهدف إلى تعبئة رؤوس الأموال المحلية، وقد تم توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة المتمثلة في القطاعين الصناعي والزراعي، حيث كانت حصتها هامة خاصة في الفترة 1967-1978 حوالي 78,2 % من إجمالي الاستثمارات (خاصة المحروقات).

وفي ظل انخفاض أسعار البترول سنة 1986 باعتباره المصدر الأساسي في الحصول على العملة الصعبة ظهرت الحاجة إلى استقدام المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم بدأت ديونها في التراكم وارتفع مخزونها بأكثر من 10 ملايين دولار في الفترة الممتدة بين 1985

- 1989.

و مقابل هذه الصعوبات المالية التي أصبحت تمثل تقلا على التوازنات الخارجية والداخلية ظهرت ضرورة التعديل والانتقال إلى اقتصاد السوق وقبول برامج التكيف الهيكلي وفتح المجال للاستثمارات الخاصة الأجنبية للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي.

وخاصة منذ صدور قانون الاستثمار 1993 ومنحه امتيازات هامة لـ (إ.ج.م) مما جعله يعرف

تطورات هامة في تدفقه للجزائر في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات.

ولغرض تتبع أثر التمويل الخارجي على الاقتصاد تم تطبيق مجموعة من المؤشرات وتوصلنا بهذا

الصدد إلى الاستنتاجات التالية:

فيقدر تعلق الأمر بالمؤشرات الدالة على البعد التنموي لتوظيف التمويل الخارجي يتضح أن النتائج كانت متباينة وحيادية فهناك تطور لمؤشر مقابل تدهور لمؤشر آخر وبعضها يبقى محافظ على نفس التوجه للفترتين محل الدراسة وهو ما يعكس عدم تحقيق الاستقلالية أو الاستفادة من الاعتماد على مصادر خارجية بل العكس ساهم هذا الاعتماد في زيادة التبعية للجهات المقرضة والخضوع لشروطها خاصة بقبول سياسة

أما فيما يتعلق بنتائج مؤشرات التقييم المستندة إلى أنماط التقييم التي يتبعها صندوق النقد الدولي انضباطا وإحكاما أكبر في الفترة التي تزايد فيها الأهمية النسبية لـ (أ.م.ج) في مصادر التمويل و هذه النتيجة تغزى في جزء كبير منها إلى أن تزايد دخول (إ.ج.م) تزامن مع فترة الانترام بوصفات ومعابير صندوق النقد الدولي ومن ثم فهذا لا يمكن تفسيره بتحسين الوضعية الاقتصادية للدولة بل العكس فهو يدعم النتيجة بصورة أكبر من خلال معدل التبادل الغير متكافئ، ومن ثم فاعتماد الجزائر على مصادر خارجية في التمويل لم يحقق النتائج المرجوة منها (تنمية ذاتية) بل بالعكس ساهم هذا الاعتماد في زيادة ربط ونتيجة الجزائر للدول المقرضة.

### المراجع:

#### كتب باللغة العربية:

- (1) - أنطونوس كرم، إقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإساء القومي، الكويت، ط1، 1980، ص 278. (11) - أحمد هني، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص 69.
  - (2) - عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 165.
  - (3) - عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص 451.
  - (4) - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج2، 1999، ص 29.
  - (5) - محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي تادريس قرينة، د. محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1983، ص 121.
  - (6) - محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص 541.
- نفس المرجع، ص 129.

## إجراءات مكافحة التهرب الضريبي

لناصر مراد \*

الملخص :

يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة قديمة بحيث أقرن وجودها بوجود الضريبة، كما أنها ظاهرة عالمية و نظرا لخطورتها على النظام الضريبي بحيث تعمل على تقليص فعالية و تهدد وجوده مما يقتضي مكافحته . من خلال هذه الدراسة سنستعرض مختلف الإجراءات التي تعمل على مكافحة ظاهرة التهرب و ذلك على المستوى الوطني و الدولي .

الكلمات المفتاح :  
الضريبة ، المكلف ، التهرب ، الرقابة الجبائية ، الإدارة الضريبية ، الوعي الضريبي .

## Résumé :

La fraude fiscale est un phénomène très ancien dans la mesure où il est lié directement à l'impôt, car depuis l'apparition de ce dernier ce phénomène ne cesse d'exister. Son aspect planétaire augmente fortement ses effets négatifs sur le système fiscal, car ils entraînent la réduction de son efficacité, et ils mettent en danger son existence.

Dans ce cadre nous essayons dans cette étude d'exposer les différentes mesures capables de lutter contre la fraude au plan national et international.

**Mots clés :** impôt, le contribuable, la fraude, contrôle fiscal, administration fiscale, la conscience fiscale.

\* أستاذ محاضر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة البليدة .

تمهيد :

## تقارير ومنشورات:

- (1) - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1985.
  - (2) - صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام للدول العربية، (1985-1995)، ص 14.
  - (3) - مركز البحوث العربية، ندوة حول إجراءات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر، يونيو 1988، ص 182.
  - (4) - مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية المستقلة في الوطن العربي، ط1، 1987، ص 502.
  - (5) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نقاش وطني حول التنمية الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، الجزائر، أكتوبر 1996، ص 37.
  - (6) - بنك الجزائر، تقرير سنة 2001، ص 82.
- كتب باللغة الأجنبية:

## (1) - GERALD Meier, the international economics of

development theory and policy, Harper and row publishers, New York, 1968, p 94.

(2)- Igram jeams, International economics, second edition, john willy and sons n, y, 1986, p 498.

(3) -ML JHINGAN, the economics of development and paining, 14<sup>th</sup>, revised edition, new delhi, 1981, p 371.

## الرسائل والأطروحات:

- (1) - محمد زايد بن زغوية، الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، 2006/2005، ص 126.